

## «الذهب»

موقعه من مقومات عناصر الاستثمار  
خارجياً وداخلياً

د. أحمد اللقيس (\*)

للمعلة الورقية والتي أعطتها الصدى الذي ترجم بقوة اقتصادية عالمية جعلت منه العملة العالمية التي احتلت مكانة مالية عالمية وقوة تقاس بها العملات، وعلى أساسها يتم تقييم الاقتصادات بين متطور ومتخلف وفي طريق النمو انطلاقاً مما يمكن أن يحصل عليه هذا الاقتصاد من قيم اقتصادية أو عملات تحمل شعار هذا الاقتصاد وهو ما نقصد به الدولار الأميركي.

إن هذه الدورة التي يمر بها الذهب كقيمة عالمية لها قوتها وحيثيتها على الصعيد الاقتصادي والاستثماري، هي شبيهة بدورة السنة بفصولها الأربعة حيث لكل فصل عناصره التي تمثل فترات الحرث والزرع، ومن ثم فصل الحصاد وهو الأكثر أهمية لأنه يتضمن نتاج ما تقوم به كافة العناصر الأخرى، وهذا ما ينطبق على دورة الاقتصاد الرأسمالي حيث بدأ الاعتماد في القرن التاسع عشر على أحد المعادن كقيمة

## مقدمة:

كلمة رنانة في وقعها على الأذن كما في وقعها على الاقتصاد والاستثمار، خاصة بعد أن أخذ هذا المعدن البراق في تحقيق أرقام قياسية بدأت تزداد على شكل يومي، يجعل من هذا المعدن مميزاً بواقعه وتنامي ما يقابله من عملات خرق سقوفاً عديدة. جعلت منه الملجأ الآمن لا بل جعلته القيمة الاقتصادية الوحيدة في الأسواق العالمية وبه تقاس باقي أسعار السلع والعملات. وكأننا به يعود إلى لعب دوره المركزي كمقياس للقيمة لكل السلع الأخرى وهو ما يجعل منه قبلة النظر لجميع الاقتصادات العالمية، تجعل منه الركيزة التي تتطلع إليها المكونات الاقتصادية في كل الدول حتى تلك التي اختارت التخلي عن هذا المعدن كوحدة قياس والاعتماد على ما سمي بالقوة الشرائية للعملة المعدنية الوطنية أولاً، ومن ثم

(\*) مدير عام بالتكليف مجلس النواب اللبناني.

سمي بعالم الكومبيوتر والأنترنيت، وما يشهده هذا العالم من انفتاح وما يوجده من علاقات واتصالات جعلت من العالم ما سمي بالقرية الكونية.

وفي خضم هذه التطورات نرى أن الذهب هو ذلك العامل الاقتصادي الذي لا يغيب عن الساحة الاقتصادية العالمية في أي وقت. قد يختفي لفترة إلا أنه يعود ليكون دائماً الملجأ خاصة في ظل الأزمات التي تشمل معظم الاقتصاديات.

وما يؤكد هذا الأمر التطور والارتفاع الكبير الذي تشهده أسعار هذا المعدن، وما تعرفه من قفزات وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في التاريخ، مما يؤكد أهمية هذا المعدن عالمياً ولأنه دائماً يشكل الملجأ الآمن في ظل أزمات الأنظمة الاقتصادية حيث يستطيع الإنسان حفظ قيمة مدخراته من خلال الاحتفاظ بقطع من هذا المعدن اللامع في لونه وقيمه.

ولبنان لا يشكل استثناء على هذه القاعدة، بل يؤكد أهميتها كونه لا يزال يحتفظ بكمية من الذهب (تقدر بحوالي ١٠ ملايين أونصة) شكلت جزءاً من التغطية لعملته الوطنية، وهو ما نستطيع أن نلمسه حالياً من قبل الأوضاع اللبنانية الاقتصادية وما يعانيه لبنان من أزمات وخضات اقتصادية ومالية يلعب فيها الذهب الداعم الأساسي للاقتصاد الوطني للثقة بالاقتصاد والعملة الوطنية.

انطلاقاً مما سبق سوف نتناول موضوع هذا المعدن البراق بلونه وقيمه من جهة تطور قيمته التبادلية والشرائية على الصعيد العالمي وذلك في القسم الأول، وأهمية الذهب على الصعيد الاقتصادي كعنصر أساسي للاستثمار مستقبلاً وتغطيته للعملة الوطنية في لبنان.

وفي القسم الثاني نخلص إلى استنتاج

رئيسية وهو معدن الحديد ويرافقه التجارة، واستمر الأمر حتى ظهور الكهرباء التي شكلت بوادر الثورة التطويرية الجديدة. كان لاكتشاف النفط الأثر الهام للانتقال إلى مرحلة جديدة من الاقتصاد حيث يعتبر هذا العنصر المركز والمحور في التطور والازدهار الاقتصادي الذي تحقق خلال القرن العشرين.

إلا أن هذا العنصر ومهما كانت الأهمية التي يحتلها فإنه لا بد من العمل والتطلع إلى إيجاد بدائل أو مصادر بديلة، خاصة بعد أن شهد العالم تغييرات كبيرة على مستوى البيئة والصحة. وكان لا بد للتطلع إلى دعم الأبحاث في سبيل إيجاد البدائل غير المضرة بالبيئة، وهذا شكل محور إهتمام عالمي وعقدت المؤتمرات الدولية للبحث في إيجاد تعاون عالمي لتحقيق هذه البدائل. وحتى أمس القريب لم تستطع هذه الدول والمؤتمرات العالمية الاتفاق على البدائل، وتجدر الإشارة إلى ما رافق هذه التطورات من نقلات حادة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في الدول المتقدمة (أوروبا الغربية وأميركا) وما عرفته هذه الاقتصادات من أزمات أصابت أسس هذه الاقتصاديات، وخاصة الأزمة التي اندلعت أخيراً في (عام ٢٠٠٨) أو ما سمي بأزمة الرهن العقاري (Suprime) وانعكاساتها على كافة الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وسلبياتها على هذه القطاعات في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية بصورة خاصة، وانتقلت إلى العديد من الدول في العالم بدرجات متفاوتة نظراً للترابط الذي حصل بين اقتصاديات مختلف دول العالم بعد ما يسمى بالعولمة<sup>(١)</sup>.

آخر التطورات التي عرفتتها التطورات الاقتصادية والعلمية في العالم هو دخول ما

(١) ليس هنا المجال للبحث في هذه الأزمة وانعكاساتها.

الحديثة، وكل هذا قد يؤدي إلى اختلالات واضطرابات، تحرك مكونات السوق والأسعار والتجارة في هذا النظام الرأسمالي.

### الميزة الأولى: قابلية التداول

ومع توسع التجارة والتداول وكثرة النقود وازدياد سرعة الانتقال، أصبحت النقود المعدنية عبئاً فعلياً، خاصة وأن الذهب يزداد وزناً عند وجود العدد الكبير من العملات الذهبية، نرى أن هذه العملات من الضروري حتى يتم قبولها في السوق، يجب أن تتمتع بصفات مميزة لها أهمها الثقة من قبل من يتلقاها، وأن تكون قابلة للتداول، وكان الذهب مع الفضة من أهم المعادن التي قبلت في كل الأسواق بدون تردد إلى جانب الأحجار الكريمة واللآلئ.

**الميزة الثانية:** هي ارتباط النقد بعنصر الزمن بحيث يستطيع أن يحتفظ بقيمته مع الوقت، ولهذا السبب لم يؤخذ بمواد وسيطة لأنها قابلة للتلف، أما المعادن وخاصة الذهب والفضة فإنها تحتفظ بقيمتها، أما بالقيمة المكانية للعملة الوطنية فإن الذهب يحتفظ بمكانته في مختلف الأصقاع من العالم.

لذلك فإنه عندما اعتمد النقد أسلوباً أساسياً للتداول تغير مفهوم التجارة جذرياً، وتطورت وتوسعت مهامه وفقاً لتقدم ورقي المجتمعات التي تتداول النقود المعدنية وخاصة الذهب.

إن الحياة الاقتصادية تبدو وكأنها دورة مستمرة من المحاصيل والخدمات والإنتاجات من جهة والدفع النقدي من جهة أخرى، وأهم ما في هذه المرحلة الاعتقاد أن قوة الدولة هي في ما تملكه من ذهب وغيره من معادن ثمينة، وقد قال ابن خلدون: إن الله خلق المعدنين من الذهب والفضة وفيهما لكل متمول أصل المكاسب والتقنية والذخيرة».

إن إن هذه القيمة للذهب ليست بطارئة على الاقتصاد العالمي، إنما شكلت ومنذ زمن بعيد الملجأ لقياس قيمة باقي السلع، وهو في

بعض الأفكار والدروس من تطور أهمية هذا المعدن على صعيد كونه ملجأً آمناً في محطات الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.

### القسم الأول: تطور قيمة الذهب التبادلية والشرائية عالمياً

يتكون الاقتصاد العالمي من عدة عناصر اقتصادية رئيسية أبرزها: الإنتاج (بكافة أنواعه وأنشطته)، الأسعار التجارية العالمية، والتطور العلمي والتقني ونتائجه، كل هذه العناصر هي فعلياً قلب النظام الاقتصادي الرأسمالي والذي أثبت فعلياً مقدرة فائقة على التطور والتقدم رغم ما يعترضه من أزمات، شكلت في المرحلة الأخيرة جزءاً من تكوينه، نظراً لدورية هذه الأزمة ولوضع الحلول المناسبة لها من ضمن هذا النظام، وذلك على عكس الأنظمة الاقتصادية العالمية الأخرى التي لم تستطع أن تثبت قدرتها على الاستمرارية، وقد أصيبت بأمراض متعددة جعلت منها غير قادرة على الوقوف في وجه التعثرات والعقبات، أدت بها إلى الهبوط والتراجع حتى وصل بها الأمر، ومن أماكن انطلاقها إلى الزوال أو ما يشبهه.

إن الاقتصاد الرأسمالي، ورغم ما حققه من تطور وازدهار، يعاني أيضاً من تقلبات أو أزمات على شكل أمواج تغييرية يمتد مداها على ما بين ٥٠ و ١٠٠ سنة، حيث تطراً عليها مستجدات تفرض حصول هذه التغييرات وأهمها قيام ثورات اجتماعية، فتح أسواق عالمية جديدة، ووسائل إنتاج جديدة نتيجة للتطورات العلمية والاكتشافات التقنية، وكل هذه التطورات تؤدي لإنتاج سلع وخدمات متطورة تحتاج إلى أطر قانونية وتنظيمية جديدة، تتوافق مع التطورات، كما تحتاج إلى تعديلات في أنظمة التعامل والأسواق الخاصة بها مما يجعل النظام الاقتصادي الرأسمالي بحاجة إلى إطارات تعامل جديدة ومختلفة عما هو سائد في الأسواق

قابليتها وجديته وملاءمته، وليس لها التغطية الذهبية أو المعدنية أو التغطية بالعمل الصعبة العالمية.

إن إن تداول النقد يجري مبدئياً ضمن نطاق إقليمي، أما العملات التي أعطيت تسميات مختلفة، من عملة نادرة أو صعبة أو ممتازة، فهي العملات التي تتمتع بقوة اقتصادية وقيمة إبرائية عالمية ويجري تداولها على مستوى دولي (الدولار، اليورو، الين... الخ).

إن استعمال العملة الوطنية الورقية بدأ بعد أن ترسخت الثقة بالمؤسسات المالية المتخصصة بإصدار النقد، وقد عملت هذه المؤسسات على استبدال العملات المعدنية من الذهب والفضة بأوراق مقابلة لها محددة القيمة، واحتفظت بالذهب كجوه دعم للعملة الوطنية هو ما شكل نوعاً من التغطية لهذه العملات، خاصة وأن البنك كان ملزماً أن يحفظ في مستودعاته كافة العملات المعدنية، ومن الذهب خصوصاً، لكي يستطيع أن يردها لأصحابها إذا ما طلب صاحب الورقة النقدية استردادها.

لذلك فإن قيمة الورق المصدر من مؤسسات الإصدار وبدء الناس بتداولها ليست لها قيمة ذاتية إنما قيمتها بالمقابل المحفوظ لدى البنك الذي أصدرها، وهذا المقابل هو ما يسمى بالتغطية الذهبية مبدئياً.

وفي الواقع إن التغطية الذهبية تطورت بسرعة غير معقولة، وهذه التغطية التي كان يحتفظ بها صاحب الصلاحية في إصدار الأوراق النقدية، توجب عليه حفظ الذهب في خزائن حديدية ضمن غرف مسلحة، ويتوجب إجراء تأمين عليها ضد السرقة، مما يوجب صرف نفقات تدقيق ورقابة موظفين من قبل مؤسسة الإصدار أو السلطة المالية، مما كان يقتضي بعض المصاريف التي كان يحصل عليها أن تصدر الأوراق النقدية عندما يصدر أوراقاً بقيمة تفوق قيمة التغطية الذهبية بحدود

نفس الوقت وسيلة للاكتناز والادخار، وأضيفت إليه وظيفة هامة جديدة هي أنه وسيلة للتبادل والتداول.

من هنا يتضح أن الدورة الاقتصادية تتطلب إنشاء رأس المال وتخصيصه وإدارته، فكل نفقة تحتاج لتكوين رأس مال مسبق، وهذا يفترض تكوين رأس المال، الذي يشكل الذهب أحد عناصره لأنه وسيلة للحصول على التمويل بأي شكل من أشكال التسليف التي تعتمدها المؤسسات المالية والمصرفية الدولية.

إن جمع الرأسمال للاستثمار يفترض الادخار من خلال استثمارات قابلة لتجهيز سريع أو جاهز فعلاً، وهذا التجهيز يكون غالباً مكلفاً والوقت يمكن أن يستنفد أرباحه.

وفي هذا الإطار، نشير إلى أن تطور النقد في كافة مراحل من المبادلة إلى العملة الإلكترونية مروراً بالنقود الذهبية، وعندما ظهر النقد الورقي كان عبارة عن سند فيه عبارة تفيد أن مصور هذه الورقة (السلطة المعنية في الدولة التي تحمل الأوراق المالية إسمها) يتعهد بدفع ما يقابل هذه النقود وقيمتها من الذهب، وفي هذا الإطار صدر ما يسمى بالقيمة الإبرائية لهذه الأوراق وقبول تداولها في الأساس، وقوة هذه العملة تأتي من قوتها لدى السلطات التي أصدرتها وقبولها في التداول.

هنا نشير بشكل خاص أن الدولار الأميركي بقي حتى العام ١٩٧٠، قابلاً للتبديل بالذهب، بمعنى أن أية دولة لديها دولارات يمكنها أن تطلب من حكومة أو بنوك الولايات المتحدة استبدالها بالذهب، وبإمكانها الحصول عليه بدون صعوبة.

في المقابل، هناك دول تمنع تداول أوراقها النقدية خارج حدودها فتمنع إخراجها أو إدخالها، أو تقوم بوضع قيود على الإخراج، وتقوم دول أخرى بتبديل وإلغاء نوعية معينة من نقدها، مما يعني أن قيمة النقد هي في مدى قبولها وقوة

في اعتماد وقوة النقد الورقي ليس بتغطيته الذهبية إنما بتغطيته الاقتصادية.

استمر العمل في الولايات المتحدة الأميركية انطلاقاً من هذا المبدأ إلى أن أصبح معماً على العديد من الدول خاصة بعد توقيع اتفاقية «برتين وودز» حيث حل النقد الورقي في التداول بقوته الشرائية وليس بقوة تغطيته الذهبية، وكان هذا بداية تطور في النظرة إلى مبدأ التغطية الذهبية للعملة الورقية على الصعيد العالمي.

إن التوجه العالمي نحو اعتماد تغطية للعملة الوطنية عملة عالمية ذات مستوى اقتصادي، جعل منها عملة تسمى «صعبة» تستطيع أن تحتل مكان التغطية الذهبية، وكانت نقطة الانطلاق في هذا الأمر تعويم وعملة العملة الأميركية (الدولار الأميركي) لارتباطها بنواة اقتصاد أميركي قائم على أسس اقتصادية متينة، دفعت الرئيس الأميركي إلى فك الارتباط بين العملة الورقية والتغطية الذهبية، وقد استطاع هذا التوجه أن يفرض نفسه على المعاملات التجارية والمبادلات المالية العالمية وبقدرة ذاتية جعلت منه يشكل أحد الأدوات الهامة كبديل للتغطية الذهبية، حيث شكل هو أحد العملات التي تغطي تغطية لعملات وطنية في العديد من الدول.

إن هذا التوجه الجديد في مجال النقد الوطني وعلى المستوى العالمي أدى إلى خفوت في بريق المعدن الأصفر كتغطية للعملات الورقية على مختلف المستويات وفي كافة الدول، حيث شكلت العملات الصعبة القائمة قوتها بذاتها، شريكاً للذهب في تأمين التغطية لعملات أخرى، وهذا الأمر شكل نوعاً من خفض لقيمة الذهب تجاه العملات الأخرى التي تشكل بالنسبة لها الغطاء الآمن لعملاتها الوطنية، مما أدى إلى نوع من الثبات في أسعار هذا المعدن لفترة طويلة بدأت تشهد بعدها

معروفة تتراوح ما بين ٣ و٤٪ بحيث تستوفى من المواطنين كضريبة على الإصدار وإن كانت غير مرئية فهي تعد ربحاً.

إن الدولة أصدرت ورقاً كعملة وطنية لقاء تغطية ذهبية، وأخذت تستبدل ذهباً بعملات صعبة وأهمها الدولار، حيث أضحت هذه التغطية تعمم وبدأت العملات الأجنبية تحل محل الذهب.

وفي الواقع أن كثيراً من الدول لجأت إلى أن تنقل ارتباط عملتها من الذهب فقط إلى حلول وسط، فاختارت مجموعة عملات وربطت عملتها بها إضافة إلى الذهب وبنسب مختلفة.

هكذا يتضح لنا أن النظام النقدي هو مجموعة العلاقات والنظم التي يتميز بها مجتمع معين في تبادل وتداول النقد ضمن فترة زمنية محددة ومكان معين، باستثناء نقد واحد يمكن تداوله في كل زمان ومكان وهو الذهب، حيث اتخذت أكثر المجتمعات القاعدة الذهبية مقياساً للقيم، كمعدن مفضل له قيمته الذاتية لتسهيل التداول.

وفي العالم وخلال الثلاثينات من القرن الماضي لم يكن تداول النقد خارج الدول ومناطقها، مسموحاً كما أن الحكومات لم تكن تقبل النقود غير الصادرة عن مصارفها، وكان التداول المستمر في العالم هو الذهب والفضة اللذان تصدرهما الدول وضمن مواصفات معينة.

وفي الولايات المتحدة الأميركية ابتكر الكونغرس الأميركي عام ١٩١٣ (النظام الفيدرالي) لإصدار النقد واشترط تغطيته بأصول غير سندات الحكومة، واستمر ذلك وثبت عام ١٩٣٣ بعد الأزمة النقدية. وكانت قوة النقد تكمن بإمكانية تحويله إلى معدن ثمين، ذهب أو فضة، حتى جاء الرئيس الأميركي نكسون وقرر إلغاء حق التحويل من ورق إلى معادن ثمينة.. وكانت هذه النقطة هي الفاصلة

أصبحت هي في الواقع المانح الفعلي لقوة العملة ومتابعة إصدارتها، وإيجاد آليات جديدة وأنواع جديدة من العملات التي عرفناها مؤخراً وهي العملة الإلكترونية التي سببت الأزمة الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة.

وفي الواقع، لا بد من القول إن العامل النفسي عند الأفراد والحكومات في كافة المجتمعات يسهم في التأثير في تطور سعر الذهب. وإن ما يشهده هذا المعدن «البراق» حالياً، وبسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وفقدان الثقة بالمكونات الاقتصادية والنفطية السلعية للعملات، أدت إلى هذا التطور غير المرتقب في أسعار هذا المعدن الثمين. فبعد حدوث الأزمة المالية العالمية وإنهيار القيم للأسهم والسندات والأوراق المالية العالمية، مع ما رافقها من انخفاض للفوائد المصرفية حتى وصلت إلى ما دون الصفر، كلها عوامل دفعت بالأفراد والحكومات إلى الهروب من المصارف وأسواق الأوراق المالية نحو الملاذ الآمن، «الذهب»، الذي أثبت أنه من أكثر القيم ثباتاً عبر التاريخ، ولذلك فإن الخوف من الحرب والتشنجات بين الدول على الكثير من الملفات، سواء منها الموارد الاستراتيجية أو الأسلحة النووية، وبالإضافة إلى التضخم في اقتصاديات الدول، والخوف من الدخول في المجهول السياسي العالمي بالإضافة إلى المضاربة في أسواق السلع النفيسة، وخاصة الذهب، أدى إلى هذه الفقاعة المدمرة بسبب اشتداد المضاربة.

أيضاً يجدر بنا التذكير بعوامل أخرى أهمها تدهور أسواق البورصات العالمية والمتجهة باستمرار نحو الانخفاض، حيث سجل مؤشر «داو جونز» انخفاضاً بحدود ٦٩٠٠ / نقطة، وبالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية، هذه

تقلبات باتجاه واحد نحو الارتفاع وبقفزات خيالية أوصلت به إلى ما يوازي اليوم ما يفوق /١٤٠٠\$ أي ما يقارب ٥٠٠٪<sup>(٢)</sup>.

وهذا أمر شديد الحساسية، وينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية العالمية وربما يشكل انعكاساً لتدهور الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول التي شهدت أزمات متنوعة، اضطر معها البعض إلى اللجوء إلى الذهب للحفاظ على ثرواتهم.

انطلاقاً مما تقدم نستطيع القول أن هذه التطورات تطرح التقلبات في أسعار الذهب عالمياً العديد من الأسئلة حول الآلية التي تحدد سعر هذا المعدن النفيس، والدور الذي يلعبه من اقتصاديات الدول والمؤسسات المالية العالمية، خصوصاً مع فك الارتباطات السابقة بقانون تثبيت قيمة العملة الورقية بكميات من الذهب (كما أشرنا سابقاً) في أعقاب الحرب العالمية الثانية خلال مؤتمر «بريتون وودز».

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى انخفاض سعر أونصة الذهب، آنذاك، إلى ما دون الـ ٩٠٠ دولار أميركي في ظل الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالدول الصناعية، وقد تراجع سعر الذهب إلى ما دون الـ ٣٥٠ دولار قبل نهاية القرن الماضي وحتى منتصف بداية القرن الواحد والعشرين، حيث شهدت اقتصاديات الدول المتقدمة تطورات مذهلة على كافة الأصعدة والنشاطات، وتشكلت منتوجات مختلف القطاعات (الصناعة والزراعة وما عرفته من تطور وتقدم على الصعيد التقني والمهني) أدت إلى حلول القيم المنتجة، سواء منها المادية أو غير المادية، التغطية الفعلية للنقد الورقي المصدر من قبل الحكومات المختلفة - وهذا يعتبر استبدالاً للتغطية الذهبية بتغطية إنتاجية

(٢) أسعار العملات في جريدة النهار يوم ١٥/١١/٢٠١٠.

مراحل تطور الأزمة المالية العالمية، إلا أن الأمر المستغرب أن هذا الطلب جاء بغرض الاستثمار. وهذا الطلب تسبب في بدء تضخم كبير ومستمر ومتواصل في سعر الذهب، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الطلب بمخاوف الأزمة المالية العالمية وضعف الدولار.

لكل ذلك نستطيع القول إن الذهب لا يزال ملاذاً آمناً للاستثمار، وقد تشهد الفترات شبه عودة للذهب ليس كمالاً آمناً للأفراد فقط بل للدول أيضاً، وأن يلعب دوراً كعملية العملات (في ظل ما يسمى بحرب العملات) أو كقاعدة للاقتصاد العالمي من جديد. وهنا نطرح السؤال: هل سيتحول الذهب إلى قلادة للاستثمار الآمن؟

### القسم الثاني: أهمية الذهب على الصعيد الاقتصادي

#### في لبنان كغطية للعملة الوطنية

إن الاقتصاد العالمي يعاني اليوم من تقلبات أو أمواج تحدد مساره صعوداً أو هبوطاً.

أما لبنان يمر اليوم بفترة صعبة وهو يأمل أن يكون ربيعاً قريباً، والكل يعتقد أن مستقبل الاستثمار في هذا البلد سيكون زاهراً ومريحاً بعد أن تنقش عنه الغيمة السوداء التي تظلل أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ومع حالة الغموض التي يعيشها لبنان في الوقت الراهن بسبب الاحتكاكات السياسية الحادة، لذلك نرى اضطراباً ملحوظاً على الصعيد الاقتصادي وتفاقم مشكلات الاقطاعات الاقتصادية والانتاجية مع ما يرافقها من زيادة الأزمات المعيشية والاجتماعية.

إن هذه التشنجات التي يمر بها لبنان تنعكس سلباً على قدرات ومعطيات لبنان الاقتصادية، خاصة وأن ما يحتاجه لبنان اليوم هو مصالحة السياسيين ومحبتهم حتى يستطيع لبنان أن يكتسب مناعة اقتصادية لمختلف قطاعاته ونشاطاته، ولبنان لن يكون له قيامة

العوامل كلها دفعت بالذهب نحو الارتفاع إلى أسعار خيالية غير مسبوقة.

إن هذا التطور في أسعار المعدن الثمين دفع بأحد كبار المصرفيين إلى القول بنظرية الأمواج للاقتصادي الروسي «كوندراتيف» حول الدورة الاقتصادية العالمية. ففي رأيه أن الاقتصاد في أي بلد يمر بأربعة فصول تنطلق من الربيع وتنتعش في الصيف، وتبدأ في الانحدار في الخريف وتنتكس في الشتاء، وهي تنطبق على التطورات الاقتصادية منذ العام ١٨٠٠ حتى العام ٢٠٠٠، حيث بدأت اقتصاديات الدول الكبرى تمتد نحو فصل الشتاء مع ما يرافقه من اتجاه أسعار الذهب نحو الارتفاع.

إلا أن تسارع النمو الاقتصادي العالمي ومن ثم حدوث الأزمة العالمية المالية سرّعا في ازدياد الأسعار المتعلقة بالمعدن النفيس الوهاج.

بالإضافة إلى استخدام الذهب كاحتياطي لدى العديد من الدول، خاصة من قبل العديد من الدول كإندونيسيا والصين وروسيا فهو يستخدم في صناعة الجواهر والاستثمار الفردي، وفي بعض المعامل لأغراض تقنية عالية وتحتمل رفع كبير في أسعاره لأنها توالف بين القيمة الفنية والعلمية والقيمة التجارية للمعدن المستخدم وتفضيل أن يكون من الذهب.

وإذا كان للذهب هذه الأهمية على المستوى العالمي وفي مختلف الدول، وهو يشكل ملجأ آمناً للاستثمارات رغم تكاليف الحفاظ عليه وصيانته وسلامته، فإنه لعب ولا يزال دوراً هاماً على صعيد تحقيق الثقة لدى المواطنين والدول والمنظمات والحرص عليها وعدم التفريط بها، مما يعطي هذا المعدن قوته وثباته على مختلف الأصعدة وفي كافة الظروف.

إن المتتبع للتطور في الطلب على الذهب يلحظ أن أعلى طلب جاء في النصف الثاني من العام ٢٠٠٨، وهو الوقت الذي شهد أعلى

بالوطن وبالعملة الوطنية، ويظل على الدوام يعطي دفعا للسلطات النقدية وتحدياً امامها لكسب ثقة المواطنين بعملتهم انطلاقاً من ثابتة واحدة هي ما يملكه لبنان من احتياطي ذهبي شكل ولا يزال يشكل الفترة الأهم في حفظ وصيانة ثقة المواطن بعملته.

وإننا إذ نرى أن هذه الكمية من الذهب التي يملكها لبنان، ومع أنها لا تشكل تغطية كافية للعملة المصدرة في لبنان إلا أنها صمدت في وجه كل المحاولات للتصرف بها. وهي الآن بسبب الطفرة الكبيرة لأسعار الذهب عالمياً (وصلا لسعر إلى حوالي ١٤٢٠ \$ أميركي للأونصة)<sup>(٣)</sup>. تشكل ذخراً وطنياً كبيراً يعول عليه المواطن ويمنحه الثقة التي هي أساس نشوء العملة الوطنية والتعامل بها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان يحتسب هذا الذهب من ضمن احتياطياته الهامة بالإضافة إلى ما يمتلكه من مبالغ بالعملة الأجنبية.

إن صمود القطاع المالي والنقدي، رغم تأثيره بانعكاسات الأحداث والتطورات السياسية والأمنية التي يمر بها لبنان، تشكل الأمل المتبقي للبنانيين في الخلاص من الأزمات التي يمر بها، والتي تنعكس سلباً على كافة قطاعاته الاقتصادية، حيث يعود السبب في ذلك إلى أن علاقة السياسة بهذا القطاع هي علاقة ضيقة وفي أدنى الحدود، إذ لا يمكن انقطاعها كلياً، وعلى اعتبار أن البيئة المالية والنقدية نأت بنفسها عن الصراعات السياسية، والبعض يذهب إلى أبعد من ذلك فرأى أن رجالات السياسة وحفاظاً على مصالحهم الخاصة، اتفقوا بشكل غير مباشر على تحييد هذا القطاع لأن في ذلك مصلحة للجميع.

بدون المحبة والسلام والتسامح للوصول إلى مجتمع صالح يشكل بيئة مناسبة لتدعيم قواعد الاقتصاد اللبناني.

وعلى الرغم من الأجواء الضبابية التي تضلل معظم القطاعات الاقتصادية، فإن هناك نافذة أمل لناحية صمود القطاع المالي والنقدي، والتي يشكل الذهب الركن الساسي لحماية هذا القطاع ولما يشكله من داعم وغطاء أساسي للنقد الوطني، والذي اعتبر بمثابة عنصر الثقة لدى المواطنين لتعاملهم بالنقد الوطني خاصة بعد الحرب العنصرية التي مر بها لبنان، وما عاناه من فقدان الثقة بعملته الوطنية وما عرفته من تراجع من قيمتها الشرائية.

إن هذا المعدن الذي يملك لبنان منه حوالي ١٠ ملايين أونصة كانت ولا تزال تمثل الجزء الرئيسي من تغطية العملة الوطنية، نظراً لارتباطها الوثيق بهذا المعدن والتي شكلت أخيراً ملجأً آمناً لها على الرغم مما أصاب العملات الصعبة الأخرى من انهيارات بسبب الأزمات التي تعرضت لها، الأمر الذي دفع بالمشترع اللبناني إلى إصدار قانون يرمي إلى منع التصرف بالذهب إلا بموجب قانون خاص يصدر عن المجلس النيابي، خاصة بعد أن صدر العديد من الدعوات للاستفادة من قيمة الذهب، سواء بالبيع أو الرهن لسد جزء من الدين العام، مما أثار الهلع والخوف لدى المواطنين، فكان أن عمدت السلطة التشريعية إلى إصدار هذا القانون، بحيث أصبح ممنوعاً التصرف بأي جزء من هذه الثروة الوطنية إلا بموجب قانون يصدر عن المجلس النيابي لهذه الغاية.

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن الذهب يشكل في ضمير الشعب اللبناني نوعاً من الثقة

(٣) جريدة النهار يوم الأربعاء الواقع فيه ١٠/١١/٢٠١٠.



للعملات الوطنية التي لا تزال ترتبط عملتها بالذهب، خاصة في الظروف الحاضرة التي تتأرجح فيها العملات العالمية بسبب الأزمات الاقتصادية والتجارية والمصرفية التي يعاني منها العالم اليوم، وما حصل في قمة العشرين (G 20) للدول العشرين الأكبر اقتصادياً في العالم، يؤشر بشكل واضح إلى الأزمات التي تتعرض لها عملات بعض الدول التي كانت عملاتها تعتبر من الأقوى عالمياً بفضل قوة اقتصادياتها، وهي الآن في موضع الخوف مما سمي في القمة بحرب العملات، مما دفع هذه الدول الخافضة إلى الطلب من العديد من الدول الأخرى الالتزام بعدم اللجوء إلى تعديل أسعار عملاتها لكي لا تنعكس على مستوى الأسعار العالمية للتجارة الدولية وتؤدي إلى انعكاسات سلبية جداً على مستوى العلاقات الدولية.

في لبنان لا يزال الذهب يلعب دوراً هاماً في تشكيل الاحتياطي النقدي لدى مصرف لبنان الذي يصرح حاكمه المركزي بأهمية احتفاظ لبنان بكمية الذهب لديه، لأنها تشكل الذخيرة الداعمة لعملته الوطنية وعنصر الثقة الأساسي لدى مواطنيه بعملتهم الوطنية التي تتعافى قيمتها مع ما يشهده أسعار الذهب من فورات من أسعاره في ظل ما تعرفه الأسواق العالمية من أزمات اقتصادية وتجارية.

وقد نصت المادة (٢) من قانون النقد والتسليف على أنه «يحدد القانون قيمة الليرة اللبنانية بالذهب الخالص».

من هذا النص يتضح أن المشتري اللبناني عند تحديده لطريقة إصدار الأوراق النقدية الرسمية (الليرة اللبنانية) اعتمد نظام المعدن الواحد، حيث ربط القيمة الاقتصادية للنقود بالقيمة الاقتصادية لمعدن الذهب، كما أن

وانطلاقاً من هذا الواقع الذي وصل إليه الوضع المالي والنقدي في لبنان ومع معطيات وجود الذهب لدى السلطات النقدية والمالية، نرى أنه من الممكن أن نتطرق إلى كيفية بداية التعامل بالذهب وجعله تغطية للعملة الوطنية اللبنانية، بالإضافة إلى تغطية بالعملات الأجنبية ضمن حدود وبنسب معينة حددها قانون النقد والتسليف.

**١ - النظام النقدي اللبناني:** مع تطور الاقتصادات الحديثة، أصبح النظام النقدي مرتبطاً بشكل أساسي بالنقود الورقية التي تتمتع بصفتي القانونية والنهائية، حيث لم تعد أوراق البنكنوت قابلة للصرف بالمعدن الرئيسي (الذهب) مما يؤكد صفتها النقدية الذاتية بصورة نهائية. كما أن قيمة وحدة النقد لم تعد مرتبطة بأية قيمة اقتصادية لأية سلعة مادية، مما يجعلها عرضة للتقلبات طبقاً لتغير الكمية المصدرة من إدارة البنكنوت وطبقاً للعلاقة بين هذه الكمية والظروف الاقتصادية السائدة داخل نظام نقدي معين وعلاقته بالأنظمة الأخرى.

إن هذه القاعدة تعتمد بشكل أساسي في ظل ثبات سعر صرف النقود على درجة قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على تحمل الصدمات الداخلية والمنافسة الخارجية.

وعلى الرغم من اعتماد كافة الدول على نظام النقد الورقي الإلزامي، ما زالت دول كثيرة ومنها لبنان، الذي يعتبر الدولة الثانية في الشرق الأوسط وأفريقيا<sup>(٤)</sup>، ما زالت تحتفظ بكميات من الذهب وتربط نقودها الورقية بها للحفاظ على سعر صرف النقود، وللمحافظة على الثقة التي يمنحها المواطنون لنقدهم الوطني، نظراً لارتباط هذه الثقة وبشكل نفسي بوجود هذا المعدن لدى السلطات المعنية، وتعد هذه الثقة ميزة

(٤) تصريح حاكم مصرف لبنان لجريدة النهار في ٥/١١/٢٠١٠.

ثقة وترابط نفسي بين الذهب والعملية الوطنية للترابط التاريخي بينهما، والتي تزداد أهمية مع ما يعرفه سعر الذهب من قفزات في الأسواق المالية العالمية، وخاصة في هذا الظرف الصعب الذي يشهد تطورات يمكن أن تؤدي إلى إرساء مفاهيم وقوى اقتصادية جديدة في العالم.

## ٢ - إنعكاس ارتفاع أسعار الذهب على

**لبنان:** من كل ما تقدم نستطيع القول إن الذهب يشكل معدناً نادراً يفرض نفسه على كافة الاقتصاديات، ومنها لبنان كونه يملك كمية مهمة من هذا المعدن الثمين وتشكل كمية ٢٢.٩ مليون أونصة ذهب في احتياطي مصرف لبنان ثروة استراتيجية، تعتبر تكريساً لقيمة العملة اللبنانية وضمانة للاستقرار المالي في ضوء ارتفاع أسعار المعدن الأصفر إلى مستويات غير مسبوقة<sup>(١)</sup>، مما يجعل لهذا الارتفاع انعكاسات إيجابية على الاقتصاد اللبناني والعملية الوطنية.

وفي الواقع إن التقلبات في أسعار الذهب عالمية تطرح العديد من التساؤلات حول الألية التي تحدد سعر هذا المعدن النفيس والدور الذي يلعبه في اقتصاديات العالم والمؤسسات المالية العالمية، خاصة بعد فك الارتباط بقانون تثبيت قيمة العملة الورقية مما يؤدي إلى غياب أية تغطية للعملة الوطنية، سوى من بعض الأسواق والعوامل الاقتصادية التي أصيبت بأزمة، سرعان ما امتدت بآثارها على كافة الأسواق المالية وقيمة تبادل العملة إزاء العملات الأخرى أو المعادن الثمينة وبصورة خاصة الذهب وكل ما يتعلق به من معادن أخرى.

أما في لبنان فإن تأثير ارتفاع أسعار الذهب في الاقتصاد اللبناني وكيفية الاستفادة من ارتفاع قيمة موجودات الذهب لدى مصرف

المشترع قسم وحدة النقد الوطني إلى أجزاء متعددة، وأجاز للسلطة النقدية إحراز قطع ذهبية تحدد مميزاتها وشروط إصدارها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

هكذا يتضح لنا أن السلطة اللبنانية عمدت منذ البداية إلى ربط عملتها الوطنية بالمعدن اللامع، وهو احتفظ لهذه الغاية بكمية كبيرة من قطع الذهب الصافي لديه منذ فترة طويلة وذلك انطلاقاً من النصوص القانونية الواردة في قانون النقد والتسليف لا سيما المادة ٧٥ المعدلة منه، والتي أعطت مصرف لبنان الحق بأن يستعمل الوسائل التي يرى من شأنها ثبات القطع. ومن أجل ذلك يمكنه أن يعمل في السوق، وبالاتفاق مع وزير المالية مشترياً أو بائعاً ذهباً إلا أن المشترع ولحكمة لديه وبمنظرة مستقبلية، أضاف نصاً آخر يسمح لمصرف لبنان التدخل لتأمين ثبات القطع، شارياً أو بائعاً للعملات الأجنبية، التي لم تحدد أنواعها أو مركز إصدارها، إنما مع الحفاظ على قيود المادة ٦٩ لجهة النسب المحددة من الذهب والعملات الأجنبية والتي جاءت تقول إن على مصرف لبنان أن يحتفظ في موجوداته لضمان سلامة النقد اللبناني بنسبة توازي ٣٠٪ ثلاثين بالمائة على الأقل من قيمة المصدر وقيمة الودائع تحت الطلب، على أن لا تقل نسبة الذهب والعملات الأجنبية عن ٥٠٪ / خمسين بالمائة من قيمة النقد المصدر<sup>(٥)</sup>.

إن نستطيع أن نستنتج أن لبنان يعمل انطلاقاً من نصوصه القانونية للحفاظ على ارتباط نقده بالمعدن الذهبي الذي يشكل الذخيرة الوفيرة دائماً له ليس بقيمتها النقدية فقط وإنما بقيمتها المعنوية، نظراً لما تحويه من

(٥) المادة ٦٩ من قانون النقد والتسليف.

(٦) بلغ وفقاً للبورصة في نيويورك في ١٢/١١/٢٠١٠ حوالي ١٤٢٠ دولار للأونصة الواحدة.

لعل لبنان من الدول التي استفادت ربما من تطورات وقفزات أسعار الذهب. وهذا الأمر هو الذي يدفع بالاستثمارات في اتجاه لبنان كما هو الحال في معظم دول العالم، إلا أن الوحيد الذي قد يتأثر سلباً من ارتفاع أسعار الذهب عالمياً هو قطاع صناعة الجواهر في لبنان حيث تحتل هذه الصناعة حيزاً مهماً في الحياة الاقتصادية اللبنانية لما تمثله صادراته من قيمة كبيرة في سلة الصادرات اللبنانية. لكن تجدر الإشارة أن هذه الآثار ستكون مؤقتة، أي في الوقت الحالي نظراً للظروف الضاغطة في الداخل وفي أسواق التصدير الخارجية.

هكذا يمكننا القول أن الـ ٢٢.٩ مليون أونصة ذهب هي الضمانة الحقيقية للاقتصاد اللبناني في ظل التقلبات العالمية وتقلب أسعار وقيم العملات، ولعل تحويل قرار التصرف بالذهب إلى المجلس النيابي لإبعاد الضغوط السياسية عن الحاكمة، هو القرار الصائب الذي اتخذ لحماية الذهب في لبنان وهو ثروة وطنية يجب ربطها بضمانات قانونية وتشريعية تجعل من الصعب التوافق على بيعه أو التصرف به.

### الخلاصة والاستنتاجات:

إن الاقتصاد العالمي الذي نعيشه اليوم يتكون من عدة عناصر أبرزها الأسعار، الإنتاج، التجارة العالمية. وهذه العناصر هي قسم من قلب النظام الاقتصادي الرأسمالي.

بصورة إجمالية يعاني الاقتصاد العالمي تقلبات دورية كل فترة /٥٠/ إلى /١٠٠/ سنة من تعثرات وأزمات تسبب فتح أسواق جديدة، بالإضافة إلى ثورات ووسائل جديدة لإنتاج السلع والخدمات، كما نعيشه اليوم من ثورة الكمبيوتر والإنترنت والبريد الإلكتروني.

كل هذه العناصر الموجودة في الاقتصاد الرأسمالي تنحصر بالأسواق، وهذه محصورة في مفهومها الاقتصادي بالنظام الرأسمالي

لبنان، يمكن أن يذهب به التفكير نحو إنعاش الاقتصاد أو حتى لتغطية العجز أو لتسكير قسم من الدين العام على لبنان، لكن في الواقع إن معظم المعنيين بوجود هذه التغطية وأهميتها فإن مصرف لبنان والحكومة اللبنانية والعديد من الاقتصاديين يرفضون هذه النظرة، خاصة وأنه جرت محاولة من بعض النواب والخبراء الاقتصاديين في أواخر التسعينيات نحو تسييل الذهب أو بيعه أو حتى تأجيله، انطلاقاً من قناعة كانت قائمة آنذاك حول ضرورة التخلي عن النظرة التاريخية إلى الذهب، وقد طالب البعض من النواب بإلغاء القانون الصادر في العام ١٩٨٦ والذي يحظر التصرف بالذهب، على أساس انتفاء الموجبات التي دعت إلى إقراره. وللمفارقة وبعد أقل من عشر سنوات أثبتت التطورات الاقتصادية العالمية نظرية بطلان الذهب «كموازن» للعملات وملاذ آمن في الفترات الحرجة، كما نرى في المرحلة الراهنة التي نمر بها وهذه القفزات في أسعار الذهب هي أبلغ دليل على أهمية القرار الذي اتخذ بالحفاظ على الذهب كاحتياطي. وبعد نظر السلطة التي أقرت القانون المشار إليه أعلاه بحظر التصرف بالذهب تحت أي ظرف إلا بموجب قانون خاص.

إن أهمية الذهب في أي دولة، تتمثل في الاستقرار الذي يؤمنه للعملة حيث يحد من المضاربات واللعب على فوارق العملات، ويشجع ثبات العملة في الدول جذب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال للاستثمار والعمل، ويطمئن المستثمر إلى عدم خسارته على الأقل في فرق العملة عندما يقرر المغادرة وتوقيف النشاط.

إن ما يحصل في لبنان لجهة الإصرار على المحافظة على كمية الذهب كتغطية للعملة الوطنية وجزء من الثروة الوطنية للثقة التي يدخلها في أفكار المواطنين ووعيهم لأهمية عملتهم الوطنية.

العملات الأجنبية، ولم يتخل عن هذه التغطية رغم بعض الدعوات. إلا أن بُعد النظر لبعض المسؤولين دفع بهم إلى اتخاذ القرار السليم بإبعاد هذه الثروة عن متناول الضغوط وإخضاعه لإجازة من مجلس النواب. وهذا شكل حصانة للثقة التي يمنحها اللبنانيون للذهب الذي يوجد لدى مصرف لبنان.

وعلى الرغم من الأجواء الضبابية التي تظلل معظم القطاعات الاقتصادية، إلا أن صمود القطاع المالي والمصرفي والنقدي، والذي لعب فيه الذهب دوراً مهماً، ساهم باعتبار البيئة المالية والنقدية وأبعدت السياسة عنها، مما منح هذا الواقع جملة معطيات هامة ومنها أن لبنان البلد الوحيد الذي يملك حقلاً واسعاً للاستثمار، لأن هذا الاستثمار في لبنان أمين ومستقر رغم ما يعرفه من تشنجات سياسية وأمنية. ونشير أيضاً إلى أن الاستثمار في لبنان يمكن أن ينتشر في كل المجالات حيث يمكنه الدخول إلى السوق المالي والعقاري والسكني والصناعي والزراعي من دون أي خوف حيث تحميه القوانين، والتي لا تفرض أية قيود عليه مع الإشارة إلى أن الخسائر تبقى محدودة فيما لو اضطرب الوضع السياسي.

وقد أشار بعض الاقتصاديين إلى مفارقات بين سوقي الأسهم العربية واللبنانية، حيث يتبين أن أسعار الأسهم في الدول العربية والخليجية خاصة، كانت صحية السيولة الفائضة الناتجة عن أسعار النفط والتي دخلت إلى كل زوايا الاقتصاد، وأدى إلى ارتباط الأسواق المالية الخليجية بالأسواق العالمية أدت في السنوات الأخيرة إلى انعكاس أزماتها على الأسواق العربية وخاصة على صعيد السليبات، وما شهدته من خسائر وما خلفته من مآسي على مستوى المواطنين المستثمرين في هذه الأسواق.

أما بالنسبة للسوق المالية اللبنانية، ورغم

وتنحصر أيضاً بالأسعار أي أسعار الفوائد وأسعار الذهب والمعادن وأسعار الأسهم.

إن يشكل الذهب أحد عناصر الأسواق الرأسمالية المالية والتجارية، وهو يرتبط بهذه العناصر ويجري تقويمه من خلال هذه السلع خاصة وأن هذا المعدن كان هو المقياس لكل القيم والسلع الأخرى، حيث كانت الوحدات النقدية الذهبية هي التي تحدد أسعار هذه السلع، إلى أن أوجدت الأنظمة الرأسمالية ما يسمى بالنقد البديل حيث استبعد الذهب من مجمل التغطيات للعملات الورقية في مختلف الدول وحلت محلها بعض عملات الدول ذات الاقتصاد القوي على صعيد الإنتاج في مختلف النشاطات الاقتصادية، ومدى قدرتها في المساهمة في العلاقات التجارية الدولية حيث دفعت بتغطية الذهب إلى المرتبة الثانية، واستمرت أسعار الذهب في الأسواق العالمية المالية في المروحة لفترة طويلة إلى أن حلت الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة الأميركية التي امتدت إلى معظم أسواق العالم المالية، مما أوقع أزمة ثقة لدى المواطنين بالأسواق المالية والأسهم والسندات الحكومية وغيرها أدت إلى اضطراب هذه الأسواق، وقد حمل ذلك المواطنين إلى اللجوء إلى السلعة الأكثر أمناً وحفظاً للقيمة وهو الذهب. وكان ذلك السبب الموجب لموجة طلب على الذهب أدت إلى ارتفاعه على دفعات أوصلت إليه بحدود تفوق الـ/١٤٠٠/ دولار أميركي كما هي الأسعار حالياً، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر لم يكن الوحيد في دفع الأسعار لمعدن الذهب حيث هناك أسعار النفط وتراجع أسعار الفوائد وغيرها أدت إلى هذا الواقع الجديد في أسعار المعدن الأصفر لهذا الحد غير المسبوق.

أما على الصعيد اللبناني، وهو إحدى الدول التي تحتفظ بكنز من الذهب الذي يشكل تغطية لعملته الوطنية، أو جزءاً منها والجزء الآخر من

أوقات الزمات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة هذه التغطية مع كل هذه الوفيات في السعر العالمي للذهب، خاصة وأن البعض من الخبراء يتوقع استمرار ارتفاع أسعار الذهب في المستقبل نظراً لاستمرار النمو الاقتصادي لبعض الدول، وخصوصاً في غرب آسيا مثل الصين، الهند وأندونيسيا، لذلك لا بد من القول إن ما اقدمت عليه السلطات المعنية في العام ١٩٨٦ بمنع التصرف بالذهب الموجود لدى مصرف لبنان إلا بموجب نص تشريعي هو عمل بعيد النظر أدى إلى الحفاظ على هذه الثروة الوطنية، وهي بمثابة الحفاظ على أرض وثروة لبنان الطبيعية.

### المراجع

- ١ - مكرديش بولدقيان - النظام المصرفي في لبنان ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، بيروت لبنان.
- ٢ - النظام القانوني للمصارف في لبنان. د. مالك عبلا، بيروت ١٩٩٧.
- ٣ - محمد يوسف ياسين، القانون المصرفي والنقدي، منشورات الحلبي الحقوقية - بيروت ٢٠٠٧.
- ٤ - قانون النقد والتسليف اللبناني.
- ٥ - L'Histoire de la banque au Liban. Georges ACHI/Ghassan AYACHE, Banque Audi 2001.

صغر حجمها فإن تأثره كان ضئيلاً والخسائر لا تقارن بالنسبة لخسائر الأسواق الخليجية.

ويعود ثبات الأسهم اللبنانية إلى عدة عوامل أهمها أن أسعار الأسهم كانت مغرية وأقل من قيمتها الحقيقية وارتباط هذه الأسهم بقطاعات واعدة وقوية كشركة سوليدير والقطاع المصرفي وضيق قيمة التداول.

أخيراً يمكن الاستنتاج أن لبنان ورغم ما يمر به من أزمات سياسية وأمنية، فإنه يحتفظ بالعديد من العوامل الإيجابية التي تجعل منه مميزاً على الصعيد الاقتصادي والاستثمار، وخاصة في القطاع المصرفي والعقاري الذي يشهد فورة شبيهة بقفزات أسعار المعدن اللامع، مما يؤدي إلى امتداد الثقة إلى ما تمثله العملة الوطنية من هدف السلطات النقدية والمالية في العمل على تشجيع اللبنانيين لاستعادة ثقتهم بعملتهم الوطنية، وهو ما شهدته المصارف اللبنانية من تحويلات كبيرة من الدولار الأميركي إلى الليرة اللبنانية لأسباب عديدة أهمها ارتفاع نسبة الفائدة نسبياً على الليرة وبدء عودة الثقة من المواطنين مع استمرار السلطة في توجيهها في الحفاظ على التغطية الذهبية للعملة الوطنية وهو ما ينعكس إيجابياً على قيمة العملة اللبنانية.

إننا إذ نرى أن هذا المعدن الذي يشكل الملجأ الآمن في العالم وفي لبنان خاصة في